البعث
منشورات اتحاد بوتفليقة

النقابة بين الاقتصاد والسياسة

شهدت الاونة الاخيرة اتجاها متزايدا نحو تشكيل النقابات العمالية والمهنية في الضفة الغربية وقطاع غزة . ان هذا الاتجاه هو ظاهرة صحية تعكس ازدياد الوعي العمالي والشعور الى تزايد الحاجة الى التكتل والتنظيم من اجل تحصيل الحقوق والمطالب .

الا ان السؤال الذي كثيرا ما يطرح بالنسبة لهذه النقابات هل يمكن عملها اقتصاديا بحتا ام سياسيا ايضا ؟؟!!

لا بد من الاشارة ولو باختصار الى ان الهدف الرئيسي من تكوين النقابات العمالية هو تكتيل العمال وتنظيمهم من اجل ان يتمكنوا من التاثير على عملية عرض وطلب القوة العاملة وبالتالي الاجرة وشروط العمل الاخرى .

واية نجاحات يمكن ان يحرزها العمال على طريق تحسين ظروف تعليمهم وزيادة اجورهم تتناسب اقتصاديا مع درجة تنظيمية العمال وقطاع النقابات العمالية .

الا ان الاقتصار على المطالب الاقتصادية البحتة بالنسبة للنقابات العمالية وخاصة في الظروف الراهنة امر غير ممكن البتة .

فلنأخذ مثلا قطاع المعلمين فهل يستطيع نقابة تقوم للمعلمين ان تعمل بمعزل عن السياسة ؟

ان المناهج الدراسية وقضية تطوير التعليم في البلاد والاضرابات التي يقوم بها الطلبة الدراسة ٠٠٠٠ هي قضايا مرتبطة كل الارتباط بالاوضاع السياسية ولا يستطيع المعلمون ، ان هم ارادوا القيام بواجباتهم كمعلمين ومربين لاجيال الناشئة ، الا ان يتعرضوا لها .

اذن الفصل بين القضيتين امر غير والمهم هو وضع المعادلة الصحيحة للعلاقة بين السياسة والاقتصاد في النقابات .

ملاحظات حول بعض سلبيات التنمية العربية
ما لم تحققه خطط التنمية في العالم العربي

واردات الدول العربية من المواد الغذائية في تصاعد مستمر .

اذا طبقنا النسب العامة لتوزيع الدخل القومي السائدة في دول العالم الثالث بشكل عام على الوطن العربي ، فسيعني ذلك ان ٢٠ بالمئة من السكان تستأثر بـ ٥٠ بالمئة من الدخل القومي للوطن العربي .

من هنا لن يكون متوسط دخل الفرد العربي ١٠٤٢ دولارا في السنة كما تقول الاحصائيات . بل سيكون ٦٤٢ دولارا في السنة بالنسبة الى ٨٠ بالمئة من السكان . وكذلك سيتفاوت الدخل الفردي ضمن نسبة الـ ٨٠ بالمئة ايضا .

فحسب المعايير المشار اليها اعلاه فان فئة العشرين بالمائة الاولى تحصل على ٥ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي . وتحصل العشرون بالمائة الثانية على ١٠ بالمئة ، والثالثة على ١٥ بالمئة والرابعة على ٢٠ بالمئة .

معنى ذلك ما يلي :

- سيحصل ٢٩ مليون مواطن على ٧٫٦ مليار دولار فقط ،وهذا يعني ان متوسط الدخل السنوي لهذه الفئة سيكون ٢٦٢ دولارا سنويا وهو يقل - كما هو واضح - بعدة مرات عن الدخل الذي يقال ان المواطن يحصل عليه . ومن الواضح ايضا ان هذا الدخل هو اقل من المستوى اللازم لتامين الحاجيات الضرورية .
- سيحصل ٢٩ مليون مواطن آخر على ١٥٫١ مليار دولار . اي ان الدخل الفردي السنوي لهذه الفئة سيكون ٥٢٠ دولارا سنويا .
- سيحصل ٢٩ مليون مواطن آخر على ٢٢٫٧ مليار دولار . وسيكون الدخل الفردي السنوي للمواطن من هذه الفئة ٧٨٢ دولارا سنويا . كما سيحصل ٢٩ مليون مواطن اخر على ٣٠٫٢٠ مليار دولار وسيكون متوسط دخل هؤلاء حوالي ١٠٤٢ دولارا سنويا .

هذا في حالة اخذ الاقطار العربية ككل حيث تتداخل البلدان المنتجة للنفط والبلدان غير المنتجة للنفط . اما اذا اخذنا حالة كل قطر فطبقنا المعيار على مصر مثلا . فستجد ان متوسط الدخل السنوي لـ ٧٫٦٢ مليون نسمة من مجموع ٣٨٫١ مليون نسمة في عام ١٩٧٦ سيحصلون على ١٠٩ دولار . وان ٧٫٦٢ مليون مواطن اخر سيحصل على دخل مقداره ١٤٠ دولار سنويا وان ٧٫٦٢ مليون مواطن من الفئة الثالثة سيحصل على ٢١٠ دولار سنويا . اي ان حوالي ٢٢ مليون مواطن يحصلون على اقل من الدخل السنوي لعام ١٩٧٦ وهو ٢٨٠ دولارا الذي تقول الاحصائيات ان متوسط الافراد يحصلون عليه . وهذا ما يكشف كيف يستخدم علم الاحصاء لاخفاء واقع الفقر الذي يعاني منه ملايين غفيرة من ابناء شعبنا .

وهكذا تبدو مسالة التوزيع والتفاوت كمسالة خطيرة في الوطن العربي . اذ تتسع الفجوة بين اصحاب الدخول الواطئة واصحاب الدخول العالية . والادهى ان خطط التنمية تعمق بشكل عام هذا التفاوت . فغالبا ما تتجاهل الخطط الاقتصادية متطلبات التوزيع الافضل في خياراتها . بالعكس فان طبيعة المشاريع المقرة التي تعتمد التقنية الاجنبية ومعايير الربح تكرس الفقر للجماهير الواسعة من السكان .

واذا اخذنا معايير اخرى لحالات الفقر يمكننا ايراد الوقائع المنفرقة التالية على سبيل المثال لا الحصر :

- ان ٩٦ بالمئة من مواطني اليمن الشمالي لا يحصلون على المياه النقية . ويعاني من المشكلة نفسها ٦٧ بالمئة من سكان الصومال و ٦٤ بالمئة من سكان السودان و ٤٥ بالمئة من سكان المغرب . ويعاني ٣٦ بالمئة من السعوديين من هذه المشكلة رغم الطاقات المالية الضخمة للمملكة العربية السعودية .
- ما زال المجموع اليومي للسعرات الحرارية للفرد اقل بالنسبة لما هو مطلوب في عدد من الاقطار العربية ، او بالنسبة لعدد كبير من المواطنين العرب . ففي الصومال يقل بـ ٢١ بالمئة عما هو مطلوب . ويقل في اليمن الشمالي بـ ١٦ بالمئة عما هو مطلوب . ويقل ١٠ بالمئة عما هو مطلوب بالنسبة للاردن ٠٠٠ الخ .
- على الصعيد الطبي تحقق تقدم واضح بالنسبة لبعض الاقطار على الصعيد الاحمائي على الاقل .

فرغم ان الكويت تتقدم الدول العربية بمعدل ٨٥٠ مواطن لكل طبيب في عام ١٩٧٦ الا ان هذا المعدل هو اعلى من معدلات سابقة في الكويت حيث كان هناك ٧٦٠ مواطن لكل طبيب . اما في المغرب مثلا فيوجد طبيب واحد لكل ١١ الف مواطن تقريبا ، في حين ان المعدل العام في الدول المتقدمة هو طبيب واحد لكل ٦٣٠ مواطن .

- اما في نطاق التعليم فقد تقدمت نسب التلاميذ المسجلين في المدارس والمعاهد تقدما مهما ، خصوصا بالنسبة لبعض الاقطار العربية مثل تونس وسورية والعراق ولبنان التي بلغت نسب التعليم الابتدائي فيها نسبا كاملة تقريبا . رغم هذه الحقيقة فان نسبة المتعلمين من البالغين ما زالت منخفضة في الوطن العربي بشكل عام . فنسبة التعليم هو ١٣ بالمئة من عدد البالغين في اليمن الشمالي و ٢٠ بالمئة في السودان و ٢٨ بالمئة في المغرب مثلا .

التوجه نحو الاعتماد على الخارج

تحتكر الشركات الاحتسنة الحزء الاعظم من مشاريع الخطط والانماء الاقتصادي . فدراسة سريعة للعقود الموقعة في عموم الوطن العربي في عام ١٩٧٩ ستبين ان الشركات الاجنبية استأثرت بـ ٨٤ بالمئة من مجموع مبالغ العقود .

اما الشركات الوطنية ، بما فيها الشركات المشتركة ، فلم تحصل سوى على ١٦ بالمئة من المشاريع اي حوالي ٦ مليارات دولار من مجموع ٣٨ مليار دولار . ان تسلل الشركات المتعددة الجنسية للدول الكبرى ووضع يدها على المشاريع الكبرى في البلاد يمثل خسائر مادية تتمثل بالعقود الباهضة وانتقال الارباح للخارج من جهة ، كما تمثل انتهاكا لمبدأ الاعتماد على النفس الذي يجب ان يشكل الاساس في عملية التنمية الاقتصادية لتشكل الاعتماد على الخارج عاملا مساعدا ليس الا .

"تطور الحركة العمالية العربية في فلسطين"

تحت هذا العنوان نزل الى السوق مؤخرا كتاب الدكتور موسى البديري . والكتاب من اصدار دار الكاتب ويتالف من مقدمة تاريخية حول نشوء الحركة العمالية العربية في فلسطين . ويشمل البحث فترة طويلة من تاريخ الحركة العمالية العربية وبالتحديد مع بداية الانتداب البريطاني وحتى عام ١٩٤٧ .

ان هذه الفترة بالذات التي ينطرق اليها الكاتب في المقدمة قد شهدت نضالات نقابية وعمالية في شتى انحاء فلسطين . ومكتبتنا العربية تفتقر الى الابحاث التي تغطي تلك الفترة . لذلك جاء الكتاب الذي تشير اليه مساهمة في التعريف باحداث تلك الفترة .

ورغم اهمية مقدمة الكتاب الا ان الامر الرئيسي والجوهري فيه هو تلك المجموعة الكبيرة من الوثائق التي تضمنها والمتعلقة بنواح شتى ومراحل متعددة من نشوء وتطور الحركة العمالية العربية في فلسطين .

وتتراوح مجموعة الوثائق المنشورة بين امور عدة :

فهي تشمل صورا لاعداد من جرائد وصحف وكراسات صدرت في العشرينات وبالاساس من الحزب الشيوعي الفلسطيني تدعو الى تنظيم العمال العرب وتشرح اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وهي تتضمن الكثير من بيانات ووقائع المؤتمرات العمالية العربية الاولى التي انعقدت في فلسطين ونشوء وتطور مختلف النقابات والتجمعات العمالية .

وهي ايضا تحتوي على عدد من التقارير والرسائل التي كان يكتبها المسؤولون عن مكاتب العمل في فلسطين والتي وجدها الدكتور البديري في ارشيف الدولة بانجلترا .

ان اهمية الكتاب الرئيسية تكمن في الوثائق التي يحتويها والتي يمكن ان تكون عاملا مساعدا ومرجعا لكل من يريد ان يبحث في وضع الحركة النقابية الفلسطينية .

ورغم ما يشوب الكتاب من بعض الاخطاء المطبعية وخاصة الاخطاء الواردة في الارقام المتعلقة بعملية الشروع والفهرسة فانه يبقى مهما سيساعد كل من يعنيهم الامر .

نفوذ تحت المتوسط
يربط افريقيا بأوروبا

وافق المؤتمر الافريقي الرابع لطرق والمواصلات على المشروع الذي تقدم به المغرب لربط القارة الافريقية بالقارة الاوروبية بريا عن طريق نفق تحت مضيق جبل طارق بالقرب مدينة طنجة .

اليابان تتفاوض
لتصدير الماء الى الخليج

ذكرت شركة ميتسوي اليابانية بانها تسعى الى الحكومة الكويتية لتصدير الماء العذب على بن ناقلات نفط كويتية عاطلة عن العمل .

واعلنت الشركة انها تتفاوض ايضا مع السعودية ودولة الامارات العربية لنفس الغاية .

ويكلف الطن الواحد من هذه المياه العذبة كلفة نقل ١٫٧ دولار ، وهذا اقل من كلفة تحلية مياه البحر بواسطة الاجهزة الخاصة في

واعلنت المراجع اليابانية المختصة انها تتوصل قريبا فنيين الى دولة الامارات العربية دراسة جدوى انشاء محطة لتحلية المياه تعمل بواسطة الطاقة الشمسية ○

من يملك استراليا ؟

ان الجدول الوارد في هذه الصفحة يذكر قائمة ببعض الشركات العاملة في استراليا كفروع لشركات اميركية ، وتخضع لتلك الشركات الاميركية . ان ظاهرة الملكية والسيطرة ١٠٠ بالمئة التي يبرزها هذا الجدول مقصورة بصفة عامة على الشركات الاصلية غير ان الدراسات التي قام بها مؤخرا مكتب الاحصاء الاسترالي تشير الى موجة التسلل العام للاستثمارات الاجنبية . ويمكن تلخيص ما تدل عليه هذه الارقام بالصورة التالية :-

- في السنوات ١٩٧٢-١٩٧١ الى ١٩٧٥-١٩٧٤ ارتفعت الملكية الاجنبية في المناجم من ٤٨٫٧ بالمئة الى ٥١٫٨ بالمئة والسيطرة الاجنبية من ٥٤٫٣ بالمئة الى ٥٨٫٩ بالمئة .
- وفي الفترة ١٩٦٧-١٩٦٦ الى ١٩٧٣-١٩٧٢ زادت الملكية الاجنبية في الصناعة الانتاجية من ٢٤٫٧ بالمئة الى ٣١٫٢ بالمئة والسيطرة الاجنبية من ٢٨٫٧ بالمئة الى ٣٤٫٣ بالمئة . ومن بين ٢٠٠ من اكبر الشركات جرى تصنيف ٨٧ شركة اي ٤٥ بالمئة من الانتاج ، بوصفها شركات خاضعة للسيطرة الاجنبية .

وفي صناعات معينة يمكن ان تكون هنالك ارقام اعلى لكل من الملكية والسيطرة الاجنبية .

ونسبة السيطرة الاجنبية في صناعة الادوية تبلغ ٧٧٫٨ بالمئة ، وفي منتجات التجميل ٩١ بالمئة . وفي المعادن غير الحديدية ٧٩٫١ بالمئة وفي صناعة السيارات ٩٩٫٨ بالمئة .

- في عام ١٩٧٣ ، بلغت الملكية الاجنبية في الشركات المالية نسبة ٤٨ بالمئة والسيطرة نسبة ٤١٫٥ بالمئة .
- وارقام ١٩٧٣ للملكية الاجنبية في شركات التامين على الحياة كانت ٣٦٫٨ بالمئة والسيطرة الاجنبية بنسبة ١٩٫٤ بالمئة .

وفي حالة الصناعات المعدنية ، حددت ملكية استراليا بنسبة ٥٠ بالمئة مع حق التصويت (باستثناء صناعة البورانيوم حيث حدد لها نسبة ١٠٠ بالمئة) . وفي حالة العقارات فان الملكية المرتبطة باستثمار اخر ، مثل المكاتب او اماكن الاقامة ، هي وحدها التي كان يصرح بها .

اما التغييرات الاساسية التي اجراها بيان حكومة فريز - على الاستثمار الاجنبي في شهر نيسان ابريل فهي كما يلي :

- تم استبدال لجنة الاستثمار الاجنبي الاستشارية بمجلس مراجعة الاستثمار الاجنبي الذي يتكون من عضو متفرغ من الخزانة واثنين الى اربعة من الاعضاء المؤقتين . غير ان هذا الجهاز الجديد سيتبع الخزانة كما كان الحال بالنسبة للجان السابقة .
- الابقاء على مطلب الخمسين بالمائة للملكية الاسترالية وحق التصويت بنسبة ٥٠ بالمئة في انتاج وتطوير المعادن مع امكان انتفائه (مؤقتا) في حالة عدم توفر راس المال الاسترالي اللازم والغي مطلب الاشتراك الاسترالي في البحث عن المعادن ، وخفضت نسبة الـ ١٠٠ بالمئة في مجال تطوير البورانيوم الى ٧٥ بالمئة مع استبعاد الاسهم الفردية الاجنبية التي تقل عن ١٠ بالمئة) .
- وتم تطبيق مبدا المناصفة في اربع قطاعات جديدة اساسية وهي الزراعة والغابات والمصائد والمراعي . وعدلت في كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ الرقابة على القروض الخارجية ثم الغيت تماما في تموز/ يوليو ١٩٧٧ .

الشركة	الاصول الاسترالية بملايين الدولارات	النسبة المئوية للملكية الامريكية
الكوا	٢٥٥	٥١
كلونت ايسامينز	٢٧٤	٥٣
اموكو	٧٢	١٠٠
اوستراليين اويل رفينري	٨٢	١٠٠
كالتكس	١١٩	١٠٠
اسو	١٨٣	١٠٠
موبيل اويل	١٨٤	١٠٠
التونا	٣٨	١٠٠
بورغ وارس	٤٥	٧٥
كرايسلر	١١٦	٩٧
فورد	١٩٧	١٠٠
جنرال موتورز	٣٢٢	١٠٠
انترناشونال هارفستر	٧٥	١٠٠
كوداك	٥٣	١٠٠
سن بيم	٢٥	١٠٠
اي . بي . ام	٤٣	١٠٠
سناندر تلفون اند كابلز	٣٦	١٠٠
كانريسلا	٤٠	١٠٠
اسبري راند	٣١	١٠٠
كرافت فودز	٣٤	١٠٠
هاينز	٢٠	١٠٠
كونتز	٢٧	١٠٠
فيليب مورس	٢٩	٧١